لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

خيمة الأهالي، 30 آب 2024

كلمة رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

أرحب بكم جميعاً، ممثلي الهيئات الدبلوماسية والرسمية، ممثلي الهيئات الدولية والمحلية، نائب رئيس الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، الصديقات والأصدقاء الداعمين، مراسلي ومصوّري وسائل الإعلام، وأرحب برفيقاتي ورفاقي من أهالي المفقودين الموجودين معنا اليوم، والتحية عن بعد للأهالي الذين سبق وأحيوا هذه المناسبة في مناطقهم خلال هذا الشهر.

لماذا أعلنت الأمم المتحدة 30 آب من كل عام يوماً لضحايا الفقدان والإخفاء القسري؟

بداية أود التذكير، كما دائما، بأن هدف الأمم المتحدة من إعلان 30 آب من كل عام يوماً لضحايا الفقدان والإخفاء القسري، **هو شجب هذه الجريمة** النكراء، و**حثّ حكومات الدول** المعنية للعمل **على كشف مصائر** هؤلاء الضحايا، ومنع وقوع حالات إخفاء جديدة.

ولما كانت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" قد دأبت على إحياء هذا اليوم بأنشطة مختلفة للتذكير بالضحايا، لتكريمهم، وللتأكيد على وجوب الكشف عن مصيرهم، فقد ارتأينا هذا العام إعلان شهر آب بكامله شهر المفقودين في لبنان. وهم يستحقون أن يكون كل يوم يومَهم، وكل شهر شهرَهم حتى جلاء الحقيقة مهما كانت قاتمة.

أين نحن اليوم؟

إلا أننا نتوقّف وتتساءل أين نحن اليوم من هذه الذكرى، وأين العالم وأين الهيئات والمؤسسات المحلية الدولية الحامية لحقوق الإنسان والمدافعة عنها إزاء ما جرى وما زال يجري على أرض فلسطين ولبنان، وخصوصاً جنوبه، من مجازر بشرية أوقعت وتوقع يومياً مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعوّقين والمفقودين في أتون مذابح مفتوحة منذ ما يقترب من العام؟!

لماذا نزرع "شجرة المفقود" بهذه المناسبة؟

لذلك، ولأننا ضدّ الحرب وضدّ صنّاعها، لأننا رائدات وروّاد سلام، قررّنا إحياء هذه المناسبة بزرع "شجرة المفقود" في عدد كبير من المدن والبلدات والقرى التي يتواجد فيها أهالي هؤلاء الضحايا، يعني في كل لبنان لأن المفقودين وأهاليهم من كل لبنان ومن المقيمين على أرضه. واتفقنا على زراعة 50 شجرة ونحن على عتبة خمسينية الحرب. هذا المشروع من ألفه إلى يائه تحقّق بدعم معنوي ومالي من البعثة الدولية للصليب الأحمر في لبنان مشكورة، وهذا ليس بالأمر المستغرب فهي الحليف الثابت للقضية منذ نشأتها.

شجرة بيروت صارت شجرتين

نهار أمس زرعنا في بيروت "شجرة المفقود" أمام تمثال المغترب وذلك تخليداً لذكرى الضحايا الذين سقطوا جراء تفجير المرفأ لاسيما أولئك الذين تناثرت أشلاؤهم وضاعت في البر والبحر دون أن يتمكّن أهاليهم من العثور عليهم، من احتضانهم، ومن وداعهم ودفنهم (4 آب 2020).

وهكذا صارت شجرة بيروت شجرتين بفعل سياسة التطنيش الرسمية والتهرّب من تحمّل المسؤولية والإفلات من المحاسبة ومن تحقيق العدالة.

ولبنان المعروف "بجمالو" و" بإنو قطعة من السما"، حصدت الحرب، التي اقترب عمرها من النصف قرن، آلاف المفقودين الذين ما يزال مصيرهم مجهولاً حتى اللحظة.

وفي هذا الـ لبنان "الأخطف" لا الأخضر، حصد السلم، المعلن منذ أربعة وثلاثين عاماً، آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى ومعوّقين ومفقودين في مجزرة تفجير مرفأ بيروت (آب 2020). ويبقى التحقيق ممنوعاً والعدالة مخطوفة.

هذا السلم إياه، سلم "عفا الله عمّا مضى" حصد أيضاً عشرات الضحايا في مجزرة تهريب وتخزين البنزين في بلدة التليل في عكار (آب 2021) ولا رقيب ولا حسيب. لن أسترسل في تعداد الجرائم لأنّ الحبل على الجرّار.. في لبنان كلّنا ضحايا مؤجّلون والمجرم واحد حتى إشعار تكاتف الشعب اللبناني مع بعضه لفرض إعادة بناء دولة القانون والمؤسسات.

نزرع شجرة المفقود هنا قرب خيمتنا وفي قلوبنا غصّة لغياب وجوهٍ عزيزة كان من المفترض أن تكون بيننا اليوم. وجوه غابت عنّا: منها مَن أقعدها المرض أو الشيخوخة، ومنها من غادرت الحياة قبل معرفة الخبر اليقين عن الأحبة.. ألف تحية لمن تغيّبوا قسرياً وألف تحية لأرواح مَن رحل. نعاهد الجميع أننا لن نتخلى عن الحق الذي يجمعنا، وسنكمل الطريق "باللّي بقيوا" حتى يسطع نور الحق والحقيقة ونضمن عدم تكرار هذه الجريمة المصنّفة جريمة ضد الإنسانية لا يسري عليها مرور الزمن.

القانون أولاً

أعرف أن الجميع، وخصوصاً رفيقات ورفاق الدرب من أهالي المفقودين، ينتظرون كلاماً عن قانونهم (قانون المفقودين والمخفيين قسراً 2018/105) وعن الهيئة الوطنية، الابنة الشرعية لهذا القانون، وما إذا كانت قد اقتربت من كشف مصير الأحبة أو أحرزت تقدماً في مسار الحقيقة.

الرفيقات والرفاق، لأني واحدة منكنّ/م، لا أخفيكن/م أن الكلمات تتعثّر في حلقي، لكني سأقوى عليها بكن/م لأننا جميعنا صاحبات وأصحاب حق، وأصحاب الحق دائماً أقوياء.

وهنا لا بد من المصارحة وإعادة التذكير بأن من أمراض الدولة المزمنة والمتجدّدة إصدار القوانين والتهرّب من تطبّيقها.

والسؤال المشروع والمكرّر: هل يريد المسؤولون، وتحديداً رئيس مجلس الوزراء والوزراء، التنّصل من مسؤولياتهم وإيهامنا بأنهم قاموا بالمطلوب منهم، وبأن حقنا بمعرفة مصير أحبائنا بات محصوراً بالهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً وحدها دون غيرها، ولم يعد لهم شأن بالقضية لا من قريب أو بعيد؟

وكيف للهيئة الوطنية أن تقوم بمهمتها إذا لم تُعط المقوّمات الضرورية التي ينص عليها قانون تشكيلها (القانون 2018/105)؟

وإذا كنتِ يا دولة تراهنين على أن تشكيلك للهيئة الوطنية كفيل بتخديرنا، وبإبقائنا معلّقين على حبال المجهول إلى أجل غير معلوم فـ"ما تنامي ع حرير".. ومن باب المعلومات نكتفي بالقول: "ولادنا، أولاد المفقودين، كبروا وصار عندن ولاد.. وولادن عم يكبروا.. وفهمك كفاية يا دولة"؟

الهيئة الوطنية أولاً وآخراً

وللهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً السؤال ذاته يتكرّر على ألسنة العائلات المتابعة والمناضلة والمنتظرة "شو عملتوا، وين وصلتوا وأيمتى رح تخبرونا الحقيقة عن ولادنا ورجالنا وإخواتنا؟"

العزيزات والأعزاء رفيقات ورفاق درب العذاب، لأن لي شرف تمثيلكم في هذه الهيئة، أفيدكم علماً أني التزمت منذ اليوم الأول لتشكيل الهيئة بحضور معظم الاجتماعات الدورية والاستثنائية، كما شاركت في ورش العمل وبعض الأنشطة داخل لبنان وخارجه.

أنا لم أتقدّم بطلب ترشّح لعضوية أي منصب في مكتب الهيئة، وارتأيت البقاء في موقع المراقب المتابع لمسار العمل وحسن تطبيق القانون.

أعترف أنه لم يكن من السهل عليّ الفصل عن كوني زوجة مفقود ورئيسة للجنة الأهالي وعضو ممثلة للأهالي في الهيئة الوطنية ومواطنة لبنانية.

من موقعي هذا أجيز لنفسي مصارحتكم جميعاً بـ**أبرز العراقيل** التي أعاقت، برأيي، عمل الهيئة الوطنية وحدّت من فعاليتها وإنجازاتها:

إلى جانب التأخّر بتعيين أعضاء الهيئة الوطنية العشرة حوالي السنتين بعد صدور القانون، أضيف تتابع الاستقالات من عضويتها (الهيئة الوطنية)، تعدّد مراسيم التعيين، عدم تعيين قاضيين حتى تاريخه بدل الاثنين المستقيلين، تخصيص الهيئة بموازنة غير متوازنة مع حجم ونوعية المهام المطلوب القيام بها، عدم تفرّغ أعضاء الهيئة.

كل مرة كنتم تسألوني، كنت أكرّر على مسامعكم الجواب ذاته: "الهيئة الوطنية عم تشتغل باللحم الحي". لكن سؤالكم اليوم اختلف: ما هي نتائج هذا العمل باللحم الحي؟

سؤال محق. قد تكون النتائج ليست بمستوى طموحاتكم يا أنتم المتأبطين جرحكم النازف منذ 42 عاما ولم تنزووا في العتمة وراء جدران وجعكم بل ثابرتم على المطالبة بحق مفقوديكم وبحقكم.

وأترك للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً الإجابة على سؤالكم المشروع في الوقت الذي تراه مناسباً.

أما وقد دخلت الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في العام الأخير من عمرها، نعلن أننا ما نزال متمسّكين بها. إنها خشبة خلاصنا من العذاب الذي نكتوي بناره منذ بداية الحرب. ويبقى انتظارنا معلّقاً عمّا في جعبة الهيئة للسنة الأخيرة من عمرها آملين أن يبشّر بفتح باب الخلاص ويسهل عمل أعضاء الهيئة الجديدة. وعليه، ومن باب الحرص على هذه الهيئة نسمح لأنفسنا اقتراح عدد من الإجراءات المفيد إنجازها والتي نراها ضرورية وتتناسب مع الفترة المتبقية لها:

- جمع وتوحيد اللوائح الاسمية للمفقودين والمخفيين قسراً وكافة المعلومات المتوفرة لدى الهيئات المحلية والدولية والرسمية.
- التأكد من صحة هذه المعلومات وتنقيحها وحفظها وإدراجها في سجلات مركزية للمفقودين والمخفيين قسراً.
- استكمال عملية جمع العيّنات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسراً التي بدأتها البعثة الدولية للصليب الأحمر.
- إنشاء بنك معلومات عن مواقع المدافن الجماعية.
- التعرّف على هويات الرفات التي عثر عليها في مقبرة مدوخا وتسليمها إلى عائلاتهم.

وأختم بتوجهّين للدولة:

الأول: ممثلة بسلطتها التنفيذية (رئيس مجلس الوزراء والوزراء): كفّوا عن الاستلشاق بالهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً والتلطّي وراءها تنصلاً من مسؤولية تنفيذ القانون 2018/105.

لهذه السلطة نقول إن مسؤوليتها لا تنتهي بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً دون تنفيذ كل ما نص عليه القانون من توفير مقر ملائم لها وإقرار مساهمة مالية تتناسب مع حجم المهام المطلوبة منها. إضافة إلى تسهيل حصول الهيئة على المعلومات الموجودة لدى الهيئات والمؤسسات والإدارات الرسمية التي تساعد في عملية البحث عن المفقودين والمخفيين قسراً...

وأول إجراء جدّي نطالب به، دون إهمال الإجراءات الأخرى التي ينص عليها القانون، هو رفع مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بتعديل القانون 2018/105 لجهة أن يكون جميع أعضاء الهيئة الوطنية المشكّلة بموجبه متفرغين للعمل. وقد يكون هناك مواد أخرى ضرورية تحتاج إلى تعديل، إلا أن الأولوية الراهنة تبقى، بنظرنا، إقرار التفرّغ لأعضاء الهيئة الوطنية.

الثاني: سؤالان نوجّههما للسلطة التشريعية، ممثلة برئيس المجلس والنواب آملين التجاوب إزاءها:

الأول: أليس من واجبكم ومن مصلحتكم متابعة تنفيذ القوانين التي أقرّيتموها والتأكد من حسن تنفيذها وذلك احتراماً لأشخاصكم وكراماتكم وصوناً لعملكم التشريعي وحفاظاً على حقوق الشعب الذي انتدبكم لتكونوا صوته في البرلمان؟

وإلاّ ما معنى وما جدوى إقرار قوانين دون مراقبة تنفيذها؟

الثاني: لماذا لا تضاف إلى اللجان النيابية الـ 16 اللجنة 17 لمتابعة تنفيذ القوانين التي تقرها الهيئة العامة للمجلس النيابي؟

والمطلب الذي لا يقلّ إلحاحاً هو الموافقة على مشروع قانون لتعديل المادة (12) من القانون 2018/105 الذي أقريتموه المتعلق بتفرغ أعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً.

وأخيراً أتوجه بالشكر الكبير لكل من ساهم بإعداد هذا النشاط وتنظيمه من أعضاء الفريق التنفيذي للجنة الأهالي ومندوبي/ات الأهالي في المناطق وكل من كان له دور في إحياء هذه المناسبة.

شكراً لإصغائكم،